

## نظرة في النحو

ليؤتتاز طه الراوى

قالوا: ان العربية مفنقرة الى معجم لغوي يتحلل بخصائص المعاجم العصرية في اللغات الحية وحق ما قالوا ، ولكنهم نسوا ان الى جانب هذا الاختصار افتقاراً آخر لا يقل عنه مسياً ، ان لم يُرب عليه . ذلك هو بوضع كتاب في النحو يتحلل بأكل ما يتطلبه العصر من جودة في التهذيب ، واثقان في التبويب والترتيب ، ليكون معتمداً لجمهور المؤدبين ، ومورداً لمن لم يتأهل لخوض غمار الاسفار البسوطه من المتعلمين .

ولا يتأتى ذلك الا على يد فئة من اعلام العصر احاطت علماً بما نقلب عليه هذا العلم في اطواره المختلفة من رفع وخفض و ابرام ونقض ، زيادة على الاحاطة بمذاهب اهله ، واساليبهم في تثبيت آرائهم . تنظر هذه الفئة فيه نظراً بعيداً عن التعصب لمذهب والتحيز الى رأي ، فتخفض قواعده ومسائله مخضاً علمياً ، وتخرج زبدته ، خالصة فتودعها كتابها .

والا فان ابقاء هذا العلم على ما هو عليه من التدافع في المذاهب ، وللتضارب بين الآراء ، والتشعث في القواعد والمسائل — يدعو الى اطلاق يد الفوضى فيه ، والاحتفال بالنش عن تعاطيه ، او بالاقول يشيرونه ويستثقلون ظله ، هذا في الوقت الذي نجد فيه الامم الراقية دائبة كل الدأب في تسهيل لغاتها على ابنائها وغيرهم وتجهيزها اليهم بتهذيب مسائنها وصقل قواعدها ، وتقريب فوائدها ، مما يدعو لنمايتها ولانتشارها .

ولعمري لو جمد أولونا على ما وضعه لهم أسلافهم من حدود واستخرجوه لهم من قوانين - جمودنا اليوم لما وصل هذا العلم الى ما وصل اليه من الثروة في القواعد والبسطة في المسائل ، ولكنهم جدوا ، وبدلوا الوسم ، وجددوا في هذا الشأن بقدر ما تسمح به طبائع ازمانهم ، والوان بيئاتهم ( وكان سعيهم مشكوراً ) .  
وبقي علينا اليوم أن نأخذ بحظنا من الخدمة في هذا الباب بمقدار ما يتطلبه مزاج العصر من اصلاح وما تسخو به الطاقة من جهد .  
واريد ان أُلْم في هذا المقال بتشخيص بعض العاهات التي عرضت للنحو ( اريد به ما يشمل الصرف ) والآفات التي منبت بها كتبه ، ولا بد لايضاح ذلك من تقديم كلمة في نشأته وافتراق مذاهبه .

### تهديد تاريخي :

عند ما اتسعت لاجدادنا رقعة الفتوح ، واتسعت لهم الدولة ، ضربوا في الارض وانبسطوا في الآفاق ، وخالطوا صفراء الامم وحمراءها ، واحتكت لغتهم بلغاتهم ، ولم تكند تسنقر بهم الحواضر حتى آنسوا فارط اللحن يتمشى في حواشي لغتهم ، ويدب على السنة احداثهم ، فراعهم ذلك ، وعز عايمهم ان تظفي العجمة على لغتهم ، ولغة دولتهم بل لغة ملتهم ، التي هي سر نهضتهم ومصدر عزتهم ، فحفزت الحمية القومية والغيرة الدينية رجالا منهم لنصرتها ، والذب عنها .

وكان مجلى الخلبة في هذا المضمار ابو الاسود الدؤلي الكناني ، احد اعلام التابعين بارشاد من الامام علي رضي الله عنه ، وكان من ارباب البصائر الحية ، فاستعرض طائفة من كلام العرب ، وتوصل الى استخراج طائفة من المسائل ، واستنباط بعض القواعد اسمها ( النحو ) ، ودونها في صحيفة له ، عرفت عند النجاة بالتعليقة ، وهي اول كتاب دون في علم اللسان العربي .

وبهذا نعلم ان النحو اسبق علوم اللغة وضماً وتدويناً ، والسبب في هذا ان بوادر اللحن واعراض الفساد هجمت على الاعراب ونظام التركيب ، قبل هجومها على مفردات الكلام وموضوعاتها ، ولذلك احتاجوا الى وضع قوانين تعصم اللسان والقلم عن الخطأ في

نظام التركيب ، و اصول الاعراب ، قبل احتياجهم الى ضبط مفردات الكلام وتحديث موضوعاتها .

### البصريون والكوفيون

وابو الاسود وان كان كوفي المولد ، الا انه بصري النشأة ، وفي البصرة وضع حجر الزاوية في أساس نحو ، وكان تلامذته من اهلها ، ولذلك بقي النحو ريبسا للبصريين ينتقل في حجور ائمتهم ، الى ان كان عصر الخليل بن احمد الفراهيدي ؛ لجمع متفرقه ، فصل قواعده ، وهذب مسائله ، واكمل ابوابه ، ونقدم الى سيبويه — وكان من انبه تلاميذه ، وأسماءهم همة — أن يجمع ذلك في كتاب ، ففعل وابدع ما شاءت له قوة درابته وسعة روايته .

وانقل بعض البصريين من النجاة الى الكوفة ، واتخذها دار اقامة له ، واخذ ينشر النحو بين ظهرانها ، وكان في الطليعة من هؤلاء ، عبد الرحمن التميمي ( المتوفى سنة ١٦٤ ) ثم ابو جعفر الرؤاسي ، وعمه معاذ بن مسلم الهراء ، مبدع علم التصريف . وأشهر من تخرج بهؤلاء ، وأنبيهم علي بن حمزة الكسائي ، وكان ممن يحضر في حلقة الخليل ، ثم ضرب في البوادي سنين كثيرة ، يأخذ عن الصميم من اهلها ، ولم يزل بدأب في الجمع والتحرير ، حتى انتهت اليه امامة العربية في الكوفة ، ولم ينقيد بمذاهب من سبقه في التأصيل والتفريع ورسم للكوفيين الحدود التي احتدوا امثالها وخالفوا فيها البصريين ، فهو عند الكوفيين بمكانة الخليل عند البصريين وعلى يده انماز نحو الكوفة عن نحو البصرة ، واحتدم الجدل ونظائر شرر المناقشة بين الفريقين .

### البغداديون والأندلسيون

ولما أنشئت بغداد ، وصارت حاضرة الخلافة ، وراجت فيها سوق الآداب ، وكان الكوفيون سبق الناس اليها لمكانة الكوفة منها من الوجهتين السياسية والجغرافية فكان علماءها أشد الناس اتصالاً بقصور الخلفاء والأمراء ، والصدور من حلق التدريس ومحافل الآداب فيها ، فكان للكسائي عند الرشيد وتلميذه يحيى بن زياد الفراء ، منزلة مغبوطة ، وقد كان المأمون رسم أن يفرد للفراء مكتب خاص في

دار الحكمة ، ووكل به من يكفيه كل حاجته ، وعين له الوراقين والأزمة الأمانة  
والمتفقين ، وأسرته أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو وما سمع من العرب ، فكان يلي  
والوراقون يكتبون حتى أتم تصنيف كتابه المعروف بكتاب (الحدود) .  
وتخرج بهؤلاء الكوفية جماعة من البغدادية ، ولعوا بالتوسع في الروايات ،  
والتباهي في الترجمات ، والنفاخر بالمواد والطرائف ، حتى ابتعدوا عن أصول  
أشياخهم ، واستوى لديهم مذهب ائماز عن مذهب أسلافهم ، عرف بمذهب البغداديين  
وازدهمت أقدام الأعلام حول مناهل هذا العلم ، واكثرت التصانيف فيه ، ما بين  
مطولة ومختصرة ، وبين عامة شتملة على جميع أبوابه ، وخاصة في باب او بضعة أبواب ،  
وكثر الأخذ والرد بين البصرية والكوفية والبغدادية ، واختلط اللجاج بالحجاج ،  
وبينا الناس في هذا التسابق في المشرق كان النشاط آخذاً مأخذه في بناء الدولة  
الأندلسية في المغرب على أرض الأسس وأقواها ، وكان للمؤك تلك الدولة ولوع عظيم  
في رفع معالم العلم وإقامة أسواق الأدب ، اقتفاء لآثار أوليهم في شامهم ، وإحياء  
لمآثرهم في زهر أياهم ، ومباراة لآبناء عمهم في بغدادهم ، فكان همهم الحذب على أبناء  
الأدب ، والحرص على تكريمهم وتبجيلهم وادرار أخلاف النعم لهم حافلة ، فأقبل  
الناس على الآداب يردون حياضها ويرتادون رياضها ، فكان من آثار ذلك أن أنجبت  
تلك المملكة نخبة من الأعلام ، رجعوا الى ما أصله العراقيون وما فرغوه على اختلاف  
المذاهب ، فأطالوا النظر فيه ، ووقفوا على ما بين تلك المذاهب من خلاف ووفاق ، وما  
يستند اليه كل فريق من رواية ودراية فشقوا لهم طريقتاً سوية ، كان عمودهم فيه مذهب  
البصرية ، لم ينحرفوا عنه إلا عند ما يجدونه منحرفاً عن حكم الرواية ومنهج الدراية .  
كما قال أبو حيان : نحن لم نعبد مذهب البصريين ، وإنما نتبع الدليل . ولما طغى سيل  
الإفريقية على تلك الديار ، ووجعت سماؤها بشمسها والأقمار ، شجرت أنظار الكثير  
من أعلامها الى الهجرة نحو المشرق ، فوجدوا أن مذهبيهم قد سبقهم اليه ، فكان لهم  
الصدور من حلق التدريس ومحافل الآداب ، وكان لمذهبيهم مكانته من الاعتبار وحظه  
من الانتشار ، هذه هي أمهات المذاهب في هذا العلم ، وهناك مذاهب منفرعة عن هذه  
بعض حصرها ، إذ يكاد يكون لكل إمام مذهب يخالف فيه غيره ؛ ولو من بعض

الوجه . فلسيبويه مثلاً : آراء يخالف فيها أسيافه ، وللاؤفش آراء يخالف فيها سيبويه وسائر البصرية ، وقد ألف المبرد - وهو بصري النزعة - كتاباً في الرد على سيبويه ، وللفراء مذهب ينحرف فيه عن مذهب الكسائي في غير ما موطن ، وهكذا نجد لكل آله من أعلام العربية آراء ينفرد بها ، تكثر أو نقل بمقدار ما أوتيته من بسطة في العلم وبراعة في الإبداع ، ولكن مرجع ذلك كله إلى الامت الأربع ، وأصول تلك الامت اثنان: البصرية والكوفية ، أما مذهب البغدادية فمرجه الكوفة ومذهب الأندلسية يرجع إلى البصرية .

وأجلى ما يمتاز به مذهب البصرية ، ابتناء قواعد على الأغلب الشائع من كلام العرب وتحكيم المقاييس العقلية في الكثير من شؤونه ، وإذا اصطدم أصل من أصوله بسامع غير مشهور ، فزع إلى التأويل والتوجيه ، أو رمى المسموع بالشذوذ أو الندور ، بل بالتخطئة أحياناً .

أما مذهب الكوفيين فيلواؤه بيد السامع ، لا يخبر له ذمة ، ولا ينقض له عهداً ، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله ، ونسف قاعدة من قواعدهم ، ولا يهون عليه إطراح المسموع على الأكثر .

والبصريون يتصاحبون في أمر الرواية تصالباً لا يتقيد به رجال الكوفة ، ولذلك نرى أولئك يستخفون برواية هؤلاء ويشزرون روايتهم بعيون ضيقة ، ولا يعلم أن بصرياً روى عن كوفي شيئاً من الشعر يعتمد عليه في الشاهد ، إلا ما كان من أبي زيد الأنصاري ، فإنه روى شيئاً منه عن المفضل الضبي قال : لثقتنه وأمانته .

ويزعم البصريون أنهم إنما أخذوا عن بيتهم عن الأعراب العربيين في كبد الجزيرة ذوي السلائق المتوقفة ولا ثقة لهم بمن يجاور الأمصار ويتصل بالأرياف منهم ، بخلاف الكوفيين فإنهم يأخذون عن أولئك وهؤلاء على حد سواء .

ومن ينظر في نحو البصرة يجد أن القوم يبالغون فيما يزعمون ، أنظر كتاب سيبويه تجد فيه طائفة من شعر الأخطل والفرزدق بل من شعر بشار وهو من مولد شعراء البصرة ، بله شعراء الأرياف ومجاوري الأمصار .

وبالجملة فإن مذهب البصرية أضبط قياساً ، وأثقل دراية ، ومذهب الكوفية



أكثر تشعباً وأوسع رواية ، وأنت ترى أن البصريين في تشددهم ، وتحكيم قوانينهم ، ضيقوا على العربية واسعة في كثير من المواطن التي تتطلب السعة ، حتى لقد ضاق النحو الذي قدره بمقاييسهم عن أن يسع نفسه ، وهو في ربعاث شبابه ، ونعومة اها به ، فوقعوا في تلحين خاصيتهم و كبار أئمتهم ، فقالوا لحن سيديويه في كتابه ، ولحن فلان وفلان وهم من أئمة هذا الشأن ، بله الفقهاء والمفسرين والمحدثين والفلاسفة والمتكلمين وسنشير إلى أمثلة من هذا في غضون هذا المقال .

ولا ينكر أن بعض المتأخرين من النحويين كابن مالك وابن هشام الأنصاري ومن تبعهما ، انتبهوا لهذا الأمر وحاولوا أن يفصموا شيئاً من تلك القيود التي لا تجتمع والرواية في مكان . فكان النجاح حليفهم في مواطن كثيرة ، وبقي على غيرهم أن يتمأبداوا به ولكنه لم يأت بعد ابن هشام من النحويين من نهج منهجه في التجديد والإصلاح ، فبقي الأمر محتاجاً إلى معالجة ، فهل يوفق أبناء هذا الجيل للقيام بهذه المهمة والفوز بهذه الخدمة ؟ نترك الجواب على هذا السؤال لاعلام الادب وأسراء البيان .

### يفابيع الشاهد

عندما انصرف العرب إلى امتزاج مسائل النحو ، وضبط قوانينه . وجدوا امامهم ثلاثة ينابيع واسعة : التنزيل والحديث ، وكلام العرب الموثوق بعريبتهم ، وكان على النحوي الا يقطع في تقرير قاعدة أو ضبط قياس . الا بعد ان ينقري هذه الينابيع بقدر طاقته ، وعلى مبلغ حظه من رواية ودراية ، ولا جرم أنه يتعذر على الفرد الواحد الاستقصاء في الاستقراء ، مها أوتي من بسطة في العلم ومثابرة على الكد والجد ، فلا بد بعدئذ من الاعتماد على الاستقراء الناقص ؛ بالنسبة للفرد ، وأما المجموع فيراد منهم أكثر من ذلك ؛ بمعنى أن الواحد لا يمكنه الإحاطة بكل ما في العربية من منشور ومنظوم ولكن مجموع ذلك ، أو عظمه مفرق على جميع علماء العربية .

فلاستقراء الفردي لا يؤدي إلى الطمأنينة فلا بد من المصير إلى استقراء الجماعات ثم إن الاطلاع وحده لا يغني شيئاً ما لم بعضه الانتباه إلى محل الشاهد ، وموطن الاستنباط فإذا فرضنا أن الجماعة — بله الواحد — أمنت في الاستقراء والاستقصاء

لكان غم عليها موضع الشاهد • فكأنها لم تستقر ولم تستقص • ولا جدال في ان ما يبني على الاستقراء والانتباه الناقلين لا يكاد يسلم من النقص •  
 اذا عرفنا هذا انكشف لنا السر في سعة شقة الخلاف بين علماء العربية وتشعث الكثير من الضوابط • بكثرة ما يعقبها من كثرة في الاستدراك • واختلاف في وجوه النظر •  
 ولا إضاعة طرف من هذه الناحية رأينا ان نفرد لكل ينبوع من تلك الينابيع فصلا برأسه • نجمل فيه مبلغ حظ النحو منه • او حظه من عناية النحويين به • او تفریطهم في جنبه •

### القرآن الكريم :

لا جدال في ان القرآن هو ينبوع الاعظم • والبرهان الاقوم • في تقرير قواعد النحو • وتحرير مسائله • وقد اجمع النحاة على صحة الاحتجاج بقراءاته المختلفة • متواترها وآحادها وشاذها • وحق ما اجمعوا عليه • لان القراءات على اختلاف انواعها انما تستند على المشافهة بالرواية • وعلى رسوم امات المصاحف العثمانية • فهي وان انفردت او شذت • اقوى بكثير من سائر الروايات من الكلم التي ليست بقرآن • وقد عهدناهم يستشهدون بالروايات المختلفة في البيت الواحد فكيف لا يحتجون بالقراءات المختلفة في الآية الواحدة •  
 وعلينا هنا ان ننبه الى « ان ائمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الاشبه في اللغة • والاقيس في العربية • بل على الاثبت في الاثر • والاصح في النقل • • والرواية اذا ثبتت عنهم لا يرددها قياس عربية • ولا فشو لغة • لان القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها » • و « الاسناد » الصحيح هو الاصل الاعظم والركن الاقوم » • عندهم ولا تجوز القراءة بالقياس المطلق قطعاً • وكل قراءة لم تستند على الرواية فهي مردودة وان وافقت مقاييس النحاة •  
 وكان على النحاة ان يستفيدوا من هذا التشدد في التقيد • وبصرفوا جل عنايتهم الى الاستعانة بتلك القراءات التي تشمل فيها افصح لغات العرب واسماها •

م (٢)

ولكن هل فعلوا ذلك ، واعطوا تلك القراءات حظها من الرعاية ؟  
 نحيل الجواب على هذا السؤال الى الأمثلة التالية :

قال البصريون : لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في ضرورة الشعر  
 فعروضوا بالقراءة المتواترة ( وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم  
 شركائهم ) بنصب ( اولادهم ) وجر ( شركائهم ) وفيها الفصل بين المضاف والمضاف  
 اليه بالمفعول به وهو ( اولادهم ) فلم يكن من متدددي البصريين المتعصبين لهم الا  
 اقامة النكير على هذه القراءة والاجترار على تلحين علم من اعلام القراء السبعة ،  
 تلتقى قراءته عن كبار التابعين وبعض كبار الصحابة منهم الخليفة الثالث وابو  
 الدرداء ، وهو - بعد - من ضميم العرب الذين يحتج بكلامهم ، وقد تلتقى قراءته  
 هذه عن الاثبات ، وتلقاها عنه اثبات بعد المئات ، ذلك هو ( عبد الله بن عامر )  
 قاضي دمشق وشيخ مشايخ قرائها ، وامام جامعها الاعظم ، علي عدان عمر بن عبدالعزيز .  
 وكان اشد علماء العربية انكاراً عليه في هذه القراءة ( جار الله الزمخشري ) ،  
 وكان عليه ان يستنكر المنع ، لان اقرآن الكريم يجب ان يكون متنوعاً ،  
 لا تابعا ، ولكن ما الحيلة وقد ارادوا العكس ، وجاء في قراءة بعضهم ( فلا  
 تحسبن الله مخلفاً وعدةً رُسُلِهِ ) بنصب ( وعدة ) وجر ( رُسُلِهِ ) وفيه الفصل بين  
 المتضايفين بالمفعول به ايضاً ، ولكن البصريين لم يعرجوا على هذه القراءة ،  
 ولا على تلك ، ومضوا في رأيهم سادرين .

وقالوا : لا يجوز العطف على الضمير المحرور الا باعادة الجار ، الا في ضرورة  
 قبيحة ، ولم يأنهوا للقراءة المتواترة « وانقوا الله الذي تساءلون به والارحام »  
 بكسر الهم عطفًا على الضمير المحرور بالباء ، وهي قراءة حبر الامة ( ابن عباس )  
 و ( الحسن البصري ) و ( حمزة ) احد الاعلام السبعة .

وقالوا : تبدل الحزرة من حرف المد الزائد الواقع بعد الف مفاعل ، نحو  
 ( عجائز ) و ( صحائف ) و ( سفائن ) والاصل ( عجاوز ) و ( صحايف ) و ( سفاين ) ،  
 قالوا : واذا كان حرف المد اصلياً امتنع قلبه همزة ، مثل ( معايب ) و ( معاون ) ، فلا  
 يقال فيهما ( معائب ) و ( معائن ) ، ولا عورضوا بقول العرب ( مصائب ) و ( منائر )



قالوا: يشذوذ هـما ، وتاوردت عليهما قراءة نافع أحد القراء السبعة (لم فيها « معاش ») فقالوا هي خطأ ، كأنه نافعاً جاء بها من عند نفسه ، ولم يزوها عن العشرات من الشقات . ومن أمثلة ذلك قول ابن مالك في شرح كافيته : ان ( بل ) لا تقع في التنزيل الا للانتقال من غرض الى آخر ، وفاته انها جاءت فيه لابطال ما قبلها واثبات ما بعدها (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون) ( ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق ) .

وقال ابو حاتم السجستاني في قوله تعالى (وقيله يا رب) لا يجوز ان يقرأ (قيله) الا بالنصب « واما من جر ، او رفع . فقوله بظن وتخليط » مع ان القراءة بالجر نابتة بالتواتر قرأ بها ( حمزة ) و ( عاصم ) ممن السبعة .

وقالوا ان الجملة الاممية اذا وقعت جواباً للشرط وجب ربطها بالفاء وقد تنوب عنها اذا الفجائية ، ولما اورد عليهم قوله تعالى (والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون . واذا ما غضبوا هم يغفرون) ، فزعموا الى التأويل . وعندما قالوا ان ( اذا ) في الآيتين ليست بشرطية وإنما هي ظرف نظير المبتدأ بعدها ، واذا سألتهم الدليل قالوا لو كانت شرطية هنا لوجب افتتان جوابها بالفاء ، وهل هذا الا مصادرة ذميمة .

ولما اورد عليهم قوله ( ان ترك خيراً الوصية للوالدين ) لم يتمكنوا من القول بان ( ان ) غير شرطية ، ولكنهم زعموا ان جواب الشرط محذوف والتقدير : كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الوصية للوالدين ان ترك خيراً فليوص . ولا يخفى ما فيه من تكلف ظاهر .

وقال فربق لا يجوز تسكين لام الطلب بعد ( ثم ) الا في ضرورة الشعر ، ولم ينتهبوا للقراءة المتواترة ( ثم ليقطع ) ثم ( ليقضوا ) فقد قرأ جمهور القراء السبعة بتسكين اللام .

وقال طائفة فيهم للمازني والاخفش والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي : لا يجوز صوغ اسم التفضيل من ( أفعل ) الرباعي الا شذوذاً ولم يلتفتوا الى قوله تعالى ( ذلكم اقتسط عند الله واقوم للشهادة ) فانها منصوغان من ( اقتسط ) واقام ولا يجوز ان يقال انه من ( اقتسط ) الثلاثي لان معناه جار ولم يعدل ، وهو عكس المراد في الآية الكريمة .

والأمثلة في ذلك أكثر من ان يتسع لها مقالنا هذا ، ومن هنا يظهر ان القوم قرروا بعض قواعدهم ، وحرروا بعض ضوابطهم ، قبل ان يستقروا القراء ان الكريم ، ويستقصوا وجوه قراءته كاملة ، وعندما يجدون قاعدة من قواعدهم هذه تقصر عن شمول بعض القراءات المعتبرة ، يعتمدون الى التأويل يقابون وجوهه والوانه ، كالذي فعلوه في قوله تعالى ، ( ان هذان لساحران ) وقوله ( والمقيمون الصلوة والمؤتون الزكوة ) وقوله ( ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ) .

وقد بلغت الجرأة ببعض الذين في قلوبهم مرض ان زعموا ان هذه القراءات خطأ تولد من خطأ كتاب المصاحف العثمانية في الرسم ، وهذا بهتان عظيم ، ساعدتهم عليه جهابهم او تجاهلهم اصول الاقراء اذ يظنون أنه يكفي فيه الاعتماد على الرسم وحده ، وهذا خطأ فاحش ألغنا اليه في صدر هذا الفصل ، وقلنا ان العمدة في ذلك ؛ الاخذ بالمشافهة ، والتلقين بالمدارسه . ولا يعتمد على الرسم وان وافق مقاييس العربية .

فاذا فرضنا - جدلا - ان كتاب المصاحف اخطأوا في الرسم ، فهل يعقل ان يسري الخطأ الى حفاظ الصحابة الذين شهدوا الوحي ، واخذوا القراء ان حرفا حرفا عن الرسول الكريم ، وهم - بعد - امراء القول ، وفرسان الفصاحة ، وكلامهم حجة قاطعة في العربية ، فضلا عن رواياتهم في قراءاتهم .

زد على ذلك ان العربية بل البشرية لم تعرف كتابا احيط بالعناية ، واكتنف بالرعاية فحفوظ على تراكيبه ، وكلماته ، وحروفه ، وحركاته ، وكيفية ترتيبه بامجانه مع اتقان متناه في التلقن والتلقين ، ودقة بالغة في الاخذ والاداء - مثل الكتاب العزيز فكيف يراد منه بعد هذا ان يدين لضوابط وضعية تمخضت بها استقرات ناقصة ، وتحكيات باطلة ، ومن المؤسف ان صنعهم هذا ادى الى نتيجة مضحكة ، تلك هي اندفاع بعض الجهلة او المتجاهلين من اعداء القرآن ؛ الى القول بان فيه لحنًا ، ظننا منهم ان كل ما يخرج عن مقاييس النحاة الوضعية فهو لحن ، وان كان في الندوابة من الفصاحة ، وسمو المكانة من البلاغة ، وفاتهم ان تلك القوانين يجب ان تستمد من الكتاب العزيز ، وتدين له بالاذعان ، لانه افصح كلام عرفه اللسان العربي المبين ، وما يخرج عليه منها يجب ان يرمى

به عرض الفضاء .

يحكى ان احد المتفلسفة جاء الى ابن الاعرابي يسأله عن قوله ( فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ) قال : ( اتقول العرب : ذقت اللباس ؟ فاجابه بالايجاب ثم قال له : هبك تتهم محمداً لم يكن نبياً ، أتهمه بان لم يكن عربياً ؟ ) ونحن نقول لبعض الغلاة من متشدي النحاة ، هبكم تتهمون بعض رجال الاقراء بالتساهل في الرواية اتهمونهم بالخروج عن صميم العرب الذين يحتج بقولهم ، وهل الراعي والاختل مثلا اعرق في الفصاحة من ابن عاصم وابن العلاء ؟ !

### الكلام النبوي

لا تعرف العربية بعد القرآن الكريم كلاماً بسامي الكلام النبوي او بدانيه ؛ فصاحة هبني ، وبلاغة معنى ، وبراعة تركيب ، وجمال اسلوب ، وروعة تأثير ، لا يختلف في ذلك مخالف ، ولا يمتري ممار ، ومع ذلك تجد النحاة ، متقدميهم ومتأخريهم ، لم يعتمدوا عليه في الاحتجاج لتأييد قواعدهم واثبات ضوابطهم ، واول من اقدم منهم على ذلك ابو الحسن الاندلسي المعروف بابن خروف ( المتوفى سنة ٦٠٩ ) ثم ( جمال الدين بن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ ) وقد توسع في هذا الشأن توسعاً نفس فيه على العربية بعض الشيء ، ولكن القوم اقاموا عليه التكبير ، ورموه بالخروج عن سنن النحويين ؛ المتقدمين منهم والمتأخرين ، وكان اشدهم انكاراً عليه ابو حيان ( المتوفى سنة ٧٤٥ ) ، وقد اطلال في تعاميل الخراف النحاة عن الاحتجاج بالحديث ، ويثليخص تعليله في امرين : ( اولها ) ان المحدثين اجازوا نقل الاحاديث بالمعنى ، ولم يتقيدوا باللفظ ، ( الثاني ) وقوع اللحن في بعض الاحاديث ، لان في الرواة من ليس عربياً بالطبع ، ولا علم له بصناعة النحو . اما التعليق الثاني فانه اوهى من ان يقوى على محك النقد ، لانه ضرب من ضرور المصادر في الاستدلال ، اذ لو احتجوا بالاحاديث لما وسعهم اتهامها باللحن ، ولكان ما اعتبروه لحناً مثلاً يحتذى في العربية ، وبرهاناً على صحة امثاله من ضرور القول ؛ كسائر الكلام الذي يحتج به .

والقول بان في رواية الحديث اعاجم ليس بشيء ، لان ذلك يقال في رواة الشعر والنثر

الذين يحتاج بهما فان فيهم الكثير من الاعاجم ، وهل في وصعهم أن يذكرها لنا محدثنا من  
يعتد به يمكن أن يوضع في صف (حماد) الراوية الذي (كان يكذب ، ويلعن ، وبيكسر )  
ومع ذلك لم يتورع الكوفيون ومن نهج منهم عن الاحتجاج بمروياتهم ، والكتبهم  
تخرجوا في الاحتجاج بالحديث ، ثم لو وصل الامر برواية الحديث الى هذه الدرحة من  
الجهل بالعريية سليقة وصناعة ، لما صح الاحتجاج بمروياتهم في الشريعة ، لان نفر بطهم  
— حينئذ — بالالفاظ يسري الى التفریط بالمعاني ، اذ المفروض انهم يجهلون العريية  
من طرفيها ، ولم يقل بذلك قائل .

واما التعليل الاول فقد كفانا الدماميني مؤونة تفيده بقوله : « ان اليقين ليس  
بمطلوب في هذا الباب ، وانما المطلوب غلبة الظن ، الذي هو مناط الاحكام الشرعية ،  
وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ ، وقوانين الاعراب ، فالظن في ذلك كله  
كاف ، ولا يخفى انه يغلب على الظن ان ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ، لان الاصل  
عدم التبديل ، لا سيما والتشديد في الضبط ، والتحري في نقل الاحاديث شائع بين النقلة  
والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فانما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي  
لا ينافي وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ، ويتشددون مع قولهم بجواز  
النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن من هذا كله انها لم تبدل ، ويكون اعتدال التبديل فيما  
مرجوحا فيلغى ولا يقدر في صحة الاستدلال بها ، ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى  
انما هو فيما لم يدون ولا كتب ، واما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل  
الفاظه من غير خلاف بينهم . . . وتدوين الاحاديث والاخبار بل وكثير من المرويات  
وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام اولئك المبذلين — على  
تقدير تبديلهم — يسوغ الاحتجاج به وغايته — يومئذ — تبديل لفظ بلفظ يصح  
الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال . . . » اه

على ان في الاحاديث طائفة كبيرة تتوفر الدواعي على الاحتفاظ بنصوصها من غير  
ما تغير ، مثل الادعية والاذكار ، وسائر ما تتعبد بنصه من الآثار ، والاحاديث القصار ،  
التي سارت مسير الامثال ، والكتب التي بعث بها الرسول الكريم الى الاطراف ،  
والعهود المدة . . . الخ .



ثم لا ادري لم ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون ؟ من الانتفاع بهذا الشأن ، والاستقاء من ينبوعه الفيض بالعذب الزلال ، فاصبح ربيع اللغة به خصيباً ، بقدر ما صار ربيع النحو منه جدياً .  
وكان حالهما في الحكم واحدة لو احتكنا من الدنيا الى حكم

### كلام العرب الموثوق بعريتهم:

يراد بهؤلاء عرب الجاهلية وصدر الاسلام الى ما يقارب النصف الاول من القرن الثاني للهجرة عندما اختلت العلاقات ، واختبلت الالسنه ، وعب عباب اللحن في الحواضر ، وطفق يدب الى الارياف والبوادي ، وقد احتج النحاة بالمنظوم والمنثور من كلام الجاهليين ، والمخضرمين ، والاسلاميين ، وطرحوا كلام المولدين والمحدثين .

وذكروا في ساقه الاسلاميين ( ابراهيم بن علي ) المعروف بابن هرمة وكان قد توفي في اواسط القرن الثاني للهجرة ، وذكروا على رأس المولدين ( بشار بن برد ) المتوفي سنة ١٦٢ .

وقد كان بعض قدماء النحاة لا يرون الاستشهاد بشعر ( جرير ) و ( الفرزدق ) و ( الاخطل ) ومن يفي طبقتهم ، فاذا جاء شيء من كلامهم لا يطبق على انقاييس التي قدروها صاحبوا بوجه القائل : لحن ، وامأت ، واجسار عبد الله ابن ابي اسحاق الحضرمي ( وهو من الموالي ) في تلحين الفرزدق وما وقع بينهما من ملاحاة - مشهورة .  
وقد ارتقى الامر ببعضهم الى تلحين بعض فحول الجاهلية كما وقع لعيسى بن عمر ، فانه كان يقول أساء النابغة بقوله : « في انيابها السم نافع » وكان عليه ان يقول : ( نانعا ) ويقول ابن فارس : ما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الغلط والخطأ ، فما صح في شعرهم فقبول ، وما أبته العربية واصولها فرود كقوله : الم يا نيك والانباء تنعى .

وقوله : لما جفا اخوانه مصعبا ، وقوله : قفا عندما تعرفان ربوع .

فكله غلط وخطأ . . . اه



نعم ليس في الدنيا من يزعم ان الشعراء معصومون من الخطأ ، ولكن ذلك انما يقع في المعاني ، لا في الالفاظ والتراكيب التي هي نتاج سلاقتهم ، وهدتهم اليها طبائعهم .

ولا ندرى بعد تلحينهم ابناء اللسان ، علام يستند النحوي وبم يحتاج ؟ وهل قواعد هذا النحو واصوله الا منتزعة من استقراء كلام هؤلاء ، وامثالهم ، وكيف بسوغ لنا ان نطلب الى امراء القول وقادة القريض ، ان يدينوا في قولهم ، لقواعد وضوابط انتزعناها من استقراء بعض كلامهم وكلام امثالهم ، واذا نحن وصمناهم باللحن في موطن فمن بضدن لنا سلامتهم من اللحن في مواطن اخرى كنا اتخذنا منها سنداً في تقرير اصل ، وتأيد رأي .

نعم لو قالوا فيما لا ترضاه مقابيسهم الوضعية : هي لغة ولكن المتكلمين بها ليسوا بالاكثر حصي ولا بالأنبه قبيلاً ، ولا بالافصح قبلاً — هان الامر ، لان القبائل تنفاوت بلغاتها تفاونا كبيراً ؛ فلغة ازد عمان — مثلاً — لاتسامي لغة هذيل ، وهذه لا ترتفع الى موازاة لغة قريش ، بسطة في الرفعة وثروة في الفصاحة ، ولكنهم ابوا الا ان يجعلوا لضوابطهم سلطاناً يستبد حتى بأفواه اهل اللسان ، مع انهم القدوة واليهام المصير في مادة هذه الضوابط ، واستخراج تلك القوانين .

على ان الجمهور لم يلتفتوا الى هذا التحكم ، واحتجوا بالنشور والمنظوم من كلام اهل الطبقات الثلاث ، بل تجاوزوهم الى بعض اهل الطبقة الرابعة وقد اخرج سيويه ببعض شعر بشار ، مع انه مولد بالاجماع .

ويرى الزمخشري الاحتجاج بكلام ائمة اللغة وكبار روايتها من المحدثين ، جاعلاً ما بقولونه بمنزلة ما يروونه ، ثم ان النحاة ولا سيما البصريين منهم لم يعتدوا بكل القبائل العربية على حد سواء ، بل كان جل اعتمادهم على القبائل الضاربة في كبد الجزيرة ، مثل قيس ، واسد ، وتميم ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وطي . ولم يصل الى ايدي النحاة من كلام القبائل الموثوق بها الا بعضه ، قال ابو عمرو ابن العلاء ( ما انتهى اليكم مما قالت العرب الا اقله ولو جاءكم وافراً لجاكم علم وشعر كثير ) اه .

وبهذا وذاك يظهر ما رزى به الاستقراء من النقص في هذا الشأن : استخفاف ببعض أهل اللسان وتلحينهم في لسانهم ، عدم الاعتماد على الكثير من القبائل ، افلات الكثير من كلام القبائل المعتد بكلامها . كل ذلك مما يفت في عضد الاستقراء ويضع من شأنه ، زد على ذلك أن معظم مادة الشاهد كانت من منظوم القول ، وكانوا إذا وجدوا فيه ما لا ينطبق على مقاييسهم ، وأعييتهم الخيل في توجيهه ، حملوه على الضرورة ، والضرورة عندهم مركب وطبي ، فكل ما جاء في النظم مما تأباه ضوابطهم يمكن حمله على الضرورة سواء أكان للشاعر منه مندوحة أو لم تكن . قال بعضهم : الشعر نفسه ضرورة وإن كان الشاعر يتمكن من الخلاص بعبارة أخرى . وحاول ابن مالك أن يحددها بما لبس للشاعر عنه مندوحة ، فلم يسمعوا لقوله وأصروا على تفسيرها بما يقع في النظم دون النثر كأنهم أحاطوا علماً بالنثر كله من جميع أطرافه فإذا جاءهم شعر يخالفه قالوا هذا ضرورة . وقد علمنا نزارة ما وصل إلى أيديهم من الشعر بله النثر . ألا تراهم أخفروا ذمام بعض القراءات المتواترة في اسمي نثر عرفه اللسان العربي المبين وما ذلك إلا لقصور بعض مقاييسهم عن الانطباق عليها ، فكيف يتأخرون عن الاعتصام بالضرورة ذات المعقل الحصين . وهكذا سقط الاحتجاج بمجموع غير بسند من شعر القبائل المعتد بها والمعتمد عليها في الشاهد ، من جراء الاتكاء على الضرورة في المنع ، رأينا مبلغ انتفاعهم بالقرآن الكريم وكيف افتأثوا ببعض ضوابطهم على بعض قراءاته المتواترة ، وعلمنا تفریطهم في جنب الكلام النبوي ذلك التفریط المألوم وأشرنا إلى مدى استقراءهم للمنظوم والنثور من كلام أهل الطبقات الثلاث وكيف تحكوا في المنظوم أكثر مما حكوه .

كل هذا يشير إلى أن هناك مجالاً للإصلاح جديراً بأن تحتشد له الطمعة ، وتبس عليه العناية حتى يثق أمره ويتسق بدره .

وقد أشرنا في موطن آخر من هذا المقال إلى أن التشديد في التحديد افضى إلى التحريج على الأقلام والالسنه ، وانتهى الأمر بتلحين علماء اللسان بعضهم بعضاً ، أما تلحين أهل العلوم الشرعية والكونية في مصطلحاتهم فحدث عن البحر ولا حرج . ولقد أفردت المصنفات في إحصاء الخطايا اللسانية على حملة الأقلام ولا سيما خواصهم

م (٣)

كما فعل ابن قتيبة في بعض أبواب أدب الكاتب ، وأبو العباس ثعلب في فصيحه ، وعبد اللطيف البغدادي في الذهب والحرير في درة الفواص .  
وإذا أنت تصفحت تلك الكتب نقف على مبلغ ما وصل إليه التحكم في الالسنه والأقلام ولا سيما عند المنتظرين من النحويين ، حتى انتهت بهم الحال الى أن ضاق النحو نفسه عن أن يسع نفسه ، فضلاً عن سائر العلوم ، ولا سيما التي لا عهد للسان المبين بها من قبل .

وهاك نموذجاً مما وصمت به أقلام الاعلام من الانحراف عن سنن تلك الضوابط التي لولا التحريج فيها لسلمت تلك الاقلام من سمة الوصم .

قالوا : لا يجوز إدخال ( ال ) على ( كل ) و ( بعض ) ولكنهم تهافتوا على استعمالها بأل غير آبهين لقيدهم حتى نسب لبعضهم الجهل به . قال ابو حاتم : وقد استعمالها الناس ( يعني بأل ) حتى سيبويه والاختش في كتابيهما لقله علمهما بهذا النحو هـ . وفي بعض كتب النحو يدل ( البعض ) من ( الكل ) و ( بدل الكل من البعض )

وقالوا : لا تستعمل ( كافة ) إلا منصوبة ومجردة من أل والاضافة . قالوا ومثالها ( قاطبة ) و ( طرا ) و ( معا ) و ( عامة ) ولكنهم لم يتحرجوا في استعمالها في كتبهم ، على خلاف ما قرروه . من ذلك قول أبي الفتح ابن جني في الخصائص : « افتجمع كافة اللغات على ضعف ونقص ؟ نعم ونحن نعلم أن القياس مقنض لصحة لغة الكافة » وجاء في خطبة المفصل لجار الله الزمخشري ( ولقد ندبني ما بالمسلمين من الارب ، الى معرفة كلام العرب لانشاء كتاب في الاعراب محيط بكافة الابواب ) وقال الحريري في المقامة المراغية ( واستعنت بقاطبة الكتاب فكل منهم قطب وتاب )

وعقد سيبويه في كتابة باباً لما يحذف المستثنى فيه استخفافاً ذكر فيه أنه يقال : « ليس غير وليس إلا كأنه قال ليس الا ذاك وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني » هـ

وقال ابو سعيد السيرافي في شرح هذا الباب : « الحذف الذي استعمالوه بعد الا وغير انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ، ولو كان مكان ليس غيرها من الفاظ الجحد لم يجوز الحذف ، لانقول بدل ( ليس الا ) ( لم يكن الا ) ولا ( لم يكن غير ) هـ .

وجاء آخرون فمنعوا ان يقال : لا غير ، وكان المانعون اكثر تهاافتاً على استعمال ما منعه من غيرهم ، فقد كرر ابن هشام الانصاري المنع في كتبه ، وكرر استعمال ما منعه فيها وجاء في الخصائص « شذذته ايضاً اشده ، بالضم لا غير » .

وحاول بعضهم انقاذ العلماء من التورط في اللحن فحكم بجواز استعماله ، واستند الى سماع وقياس ، وقال سيبويه « اما ( نعم ) فعدة وتصديق واما ( بلى ) فيوجب بها بعد النفي . » اد يريد انه اذا سأل سائل : اليس فلان حاضر ، فقليل نعم ، كان معناه النفي اي فلان ليس بحاضر ، واذا قيل بلى كان معناه الايجاب ، اي فلان حاضر ، فنعم مصدقة للجملة التي قبلها موجبة كانت او سالبة ، وقد استعمل سيبويه ( في عرض مناظرة جرت بينه وبين احد النحويين ذكرها في باب النعت ج ١ صفحة ٢٢٧ ) نعم موضع بلى فاوجب بها بعد النفي ، فقال ناس هذا لحن ، واطال آخرون في الجواب عنه بما تراه مبسوطاً في كتبهم ، ومنعوا ان تتلقى بيننا باذ واذا ، وكان اشدهم انكاراً لهذا الاستعمال الحريري في درته ، قال : « والمسموع عن العرب بيننا زيد قائم جاء عمرو بلا اذ . » مع ان كتب العربية مشحونة بهذا الاستعمال ، هذا الحريري نفسه يقول في مقاماته « بيننا انا اطوف ، وتحتي فرس قطوف ، اذ رأيت . » وقال : بيننا انا عند حاكم الاسكندرية ، اذ دخل شيخ . « وقال » بيننا انا اسعى واقعد ، واهب واركد ، اذ قاباني شيخ بتأوه . » .

ومنع في درته ايضاً ان يقال : ( سقط في يده ) بالبناء للمعلوم ، واوجب البناء للمجهول ، وقد جاء في المقامة السابعة والثلاثين من مقاماته : « فسقط الفتى في يده » ومنعوا ان يقال من العلة ( معلول ) واوجبوا ان يقال ( معلل ) وقد وقع ما منعه في الكثير من كتب العربية ، وهو في جملة مصطلحات العروضيين ، بله المحدثين والاصوليين ، والمتكلمين .

ونخشى ان نحن انترسلنا في سرد الامثلة ان نمل القارى ، ونضجره .

فعلينا ان نأخذ بعنان القلم ونعطفه الى ناحية اخرى من نواحي البحث لها اثرها في تكهيف هذا العلم وتاوين مباحثه بالوان قد لا تروق انظار رجال التعليم في هذا العصر .



### الامعان في مباحث الاعراب :

من الواضح ان النحو يعنى بمهمنين: الاولى صحة تأليف الكلم اللابانة عما في النفس من المقاصد ، والثانية معرفة احوال الاواخر من اعراب وبناء ، فيطلب اليه ان يقوم بعصمة اللسان والقلم عن الخطأ و احوال او اخرها .

ولكن النحاة ولا سيما متأخريهم صرفوا جل عنايتهم الى معالجة الشق الثاني ، فاطلوا الكلام ، وامنوا في الجدال حوله ؛ فاسهبوا في تعداد العوامل ومرد انواعها ، وما يعرض لامزجتها من العلل وما يتصل بها من الخلل ، وبسطوا القول في المعربات والمبنيات واسباب اعرابها وبنائها ، وانواع الاعراب ، وعلامات كل نوع ، واكثرها من النظريات المتباينة حولها الخ . . . .

اما الشق الاول فكان حظه من الرعاية أقل من حظ قربنه ، مع انه الهاد في التفهيم والتفهيم ، وعليه المعول في الابانة عما في النفس من الاغراض .

فمعرفة الفرق بين قولنا مثلا : اهاشم في المدرسة ؟ وقولنا في المدرسة هاشم ؟ وبين قولنا : اهاشم أم فالج في المدرسة ؟ وقولنا : أفي المدرسة هاشم أم فالج ؟ وقولنا : هل في المدرسة هاشم أم فالج ؟ اهم بكثير من معرفة الحركات الاعرابية في أواخر هذه الكلم . اذ لا جدال في ان صحة التركيب أو ثبوت من الاعراب ارتباطا بجوهر الكلام ، ولذلك نجد من يعرف صحة تأليف القول بممارسة كلام الفصحاء اقدر على تفهيم ما يريد ، وتفهم ما يراد ، ممن يعرف خصائص الاعراب ، ويجهل اصول تأليف الكلم .

ويظهر ان السبب في انصباب النحاة الى مباحث الاعراب اكثر من انصبابهم الى مباحث التركيب ان طلائع اللحن ظهرت في اعراب اللغة قبل ظهورها في مجاريه التأليف ، كما يشهد بذلك الاسباب التي استفزتهم لوضع النحو ، ثم ان الاعراب اسمى حلية تتحلى بها لغة ، فليس عجباً ان يستبي الانظار ويستبد بالمهم ، ولهذا استهوتهم مباحثه ، ولم تزل ترمي بهم المرامي وهم يتغلغلون في احشائها حتى خرجت بهم في بعض الاحياء الى آراء متنازعة ، ومذاهب ملتوية قد لا يرجح منها الوصول الى ثمرة شبيهة ، او فائدة عملية وهاك امثلة من ذلك :



قالوا : الاسماء الستة تكون في حالة الرفع بالواو ، وفي حالة النصب بالالف ، وفي

حالة الجر بالياء ، ثم اختلفوا في علامات اعرابها على مذاهب شتى منها :

١ - هذه الاحرف نفسها ٢٠ - حركات مقدرة في الحروف ، وقد اتبع ما قبل  
الآخر للآخر ٣ - الحركات التي قبل الحروف ، والحروف اشباع ٤ - الحركات  
التي قبل الحروف ، وهي منقولة منها ٥ - الحركات التي قبل الحروف ، وليست منقولة ،  
بل هي الحركات التي كانت عليها قبل ان تضاف فتبنت الواو في الرفع لاجل الضمة ،  
وانقلبت ياء لاجل الكسرة ، والفاء لاجل الفتحة ٦ - الحركات والحروف معاً ،  
فهي معربة من مكانين ٧ - التغير والانقلاب في حالتي النصب والجر وعدم ذلك في  
حالة الرفع ٨ - (فوك) ، و (وذو) معربان بحركة مقدرة في الحروف ، والاربعة  
الباقية معربة بالحروف ٩ - بالعكس ، اي ان الاسمين الاولين معربان بالحروف ،  
والاربعة الباقية معربة بحركات مقدرة ١٠ - حركات مقدرة في الحروف التي قبل  
حروف العلة منع من ظهورها كون حروف العلة تطالب حركات من جنسها ١١ - الحروف  
دلائل اعراب والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر ١٢ - النقل في حالة الرفع ، والبدل  
في حاله النصب ، والنقل والبدل معاً في حالة الجر . ولكل مذهب من هذه المذاهب  
انصار يؤيدونه ، ومخالفون يفتنونهم ، ولكن هذه الضجة كلها لم تزعج الاسماء الستة  
عن كونها بالواو في حالة الرفع ، والالف في حالة النصب ، والياء في حالة الجر ، ومثالا  
آخر ، قالوا بكون المثني بالالف في حالة الرفع ، وبالياء في حالتي الجر والنصب ،  
ويكون جمع المذكر السالم بالواو في حالة الرفع ، وبالياء في حالة الجر والنصب ، واختلفت  
مذاهبهم في اعرابها ، وهالك المشهور منها :

١ - انهما معربان بالاحرف المذكورة نفسها ٢ - بحركات مقدرة فيما قبل هذه  
الاحرف ٣ - بحركات مقدرة في الاحرف نفسها ٤ - الحروف دلائل اعراب ، بمعنى  
انك اذا رأيتها فكأنك رأيت الاعراب ٥ - بقاء الالف والواو رفعا وانقلابهما اجرا  
ونصبا ، وعليه يكون الاعراب معنوياً لا لفظياً ، ولا مقدر ٦ - ان المثني مبني .  
ثم جاءوا الى نونهما فقالوا انما زيدت فيهما : ١ - لرفع توهم الاضافة في بعض  
المواطن ، ولرفع توهم الافراد في بعض ٢ - انها عوض من حركة المفرد ٣ - عوض

من تنوين المفرد ٤ - عوض من الحركة والتنوين معاً ٥ - عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفردة ٦ ومن الحركة فقط فيما لاتنوين في مفردة ٦ ومن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة ٦ وغير عوض فيما خلا مفردة عن الحركة والتنوين ٦ - هي فارقة بين رفع المثني ونصب المفرد ٦ ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك ٨ - انها التنوين نفسه ولكن حرك لاجل الساكنين .

ثم انتقلوا الى حركة هذه النون فقالوا وأطالوا

كل هذا التنازع لم يبدل شيئاً من الحالة التي استقر عليها العمل في المثني والجمع ونونهما ٦ وبقيت المنازعات الصناعية في ما وراء ذلك .

وإذا أنت استعرضت آراءهم في الإعراب أهو لفظي أم معنوي وأين محله ٦ ثم أرائهم على الماهية أم جزء منها ٦ وهو أصل في الاسماء أو الأفعال أو فيهما ٦ ثم الاسماء قبل التركيب مبنية أو معربة أو لا معربة ولا مبنية الى أمثال ذلك - بأخذك العجب من تزاحم الآراء المتنازعة ٦ وتكاثر المذاهب المتدافعة في نظريات صناعية لا تقوم لساناً ولا تغذي بياناً .

هذا ونحن نعوذ بالحق ان يشم مما بسطناه أنا نقصد انقاص جهد من جهود اولينا او نزردي عملاً من أعمالهم ٦ معاذ الله أن يدور في خلدنا شيء من ذلك كيف ونحن في ضعاف الساقفة وقفاة الاتباع ٦ نباهي بالانضواء الى اعلامهم ٦ والانتفاء الى خدامهم ٦ وهل استبقينا الا من يحورهم ٦ واقتبسنا الا من نورهم ٦ واقتدينا الا بهداهم ٦ واحتدينا الا بصوامهم وهم الذين يجسوا بنا بيع هذا العلم ٦ وشترعوا شرائعه ٦ وأنهبوا سبله ٦ وما برحوا يعالجونه حتى تفتحت لهم أبوابه وذلك لهم عقابه واذعنت لهم مشكلاته ودانت معضلاته .

وكل ما نرمي اليه في هذا البحث إنارة بعض النواحي التي تتطلب خدمة صادقة من أبناء العصر ٦ وبعبارة أخرى البرهنة على أن ميدان الإصلاح في هذا الشأن وسبغ ومجال الخدمة فسيح .

ولعري ان هذا العلم لم يعدم في عصر من العصور انصاراً يعكفون على خدمته ويضطلعون بتوسيعه وصقله وتهذيبه ٦ الا في الفترة التي استولى فيها الجمود على الافكار والاقلام في العصور المظلمة الاخيرة ٦ والا فتحن نعرف أن هذا العلم في زمن بونس

والخليل وصيبويه والكسائي والفراء أرفع منه شأنًا في زمن ميمون الاقرن وعبد الله ابن إسحق الخضرعي وأبي عمرو بن العلاء ، وهو في زمن أبي الفتح ابن جني وشيخه أبي علي الفارسي وابن خالويه ، انضروجا منه في زمن من سبقهم . ثم هو في زمن ابن مالك وأبي حيان وابن هاشم الانصاري اكثر تهذيبا ، وأثقل تفصيلا وتبويبا منه في العصر الخالي ، وكل أصلح بمقدار ما تسخوه به الطاقة ، وعلى قدر ما يتطلبه العصر من خدمة . وبقي علينا ان ننبه المهتم ونستنهض العزائم لرأب ما أسأرتة الايام في هذا العلم من الثأري ، ونصطفي من تلك الآراء أصوبها ، ونسالك من تلك الطرق أنهبها ، ونلم الشعث من تلك المسائل التي عصفت بها أعاصير الجدل ففرقت شملها ، ونعطي الناحية العملية حقها من الرعاية ، ولا نعني بشيء من النظريات الا بما له مساس مباشر أو غير مباشر بالعمليات .

ثم نهذب ذلك كله تهذيبا علميا ونرتبه ترتيبا فنيا ، ونخرجه للناس كتابا سويا .  
هذه نظرتنا في النحو ولنا كلمة في كتمه المنداوله سنقولها فيما بعد .

طه الراوي

